

دور الشفافية في تجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

The role of transparency in the embodiment of participatory
democracy at the level of local communities

1- د.نوري احمد.

جامعة غرداية الجزائر.

Nouri.ahmed@univ-ghardaia.dz

1- د.بن جدة محسن*

جامعة المدية الجزائر

obendjeddahmohcene12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/12 تاريخ القبول: 2023/04/07 تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص:

إن الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية تقوم على مبدأ الشفافية في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الإدارة العامة، وهذا قصد إعلام المواطنين وإشراكهم في الحياة السياسية من أجل تسيير شؤونهم العمومية، فمبدأ الشفافية هو التزام يقع على عاتق الإدارة وذلك بالإفصاح والإعلان عن إرادتها في شكل قرارات، وفي المقابل هو حق المواطنين في الإطلاع على أعمال ونشاطات وتصرفات الإدارة، كل هذا من أجل تحقيق مبدأ المشاركة في الحياة السياسية
كلمات مفتاحية: الشفافية، الديمقراطية، التشاركية، الجماعات المحلية.

ABSTRACT:

Participatory democracy in field groups is based on the principle of transparency in the work and activities carried out by the public administration, and this is in order to inform citizens and involve them in political life through the conduct of their public affairs. On the other hand, it is the right of citizens to be informed of the actions, activities and actions of the administration, all in order to achieve the principle of participation in political life

Keywords: transparency, democracy, participatory, groups locality.

*نوري أحمد:



مقدمة:

لا شك أن نجاح الجماعات المحلية في أداء مهامها ناتج بالدرجة الأولى عن امتلاك هذه الجماعات آليات فعالة وتعميمها على كل الممارسات والتصرفات والنشاطات التي تقوم بها هذه الجماعات لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتسيير الشؤون العامة، ومن أهم هذه الآليات نجد آلية الشفافية لما لها من مميزات تجعلها ركيزة أساسية يقوم عليها مبدأ المشاركة، وذلك بتعبئة المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تحقيق الديمقراطية التشاركية يتحقق من خلال القدرة على منح القدرة على منح أكبر قدر ممكن للمواطنين للمشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرارات التي يعتمدها المسؤولون؛ بمعنى أن يكون المواطن له دورا رئيسي في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للإسهام في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، كل هذه تجعل المواطن على دراية تامة بأعمال وأشغال الإدارة وتكسبه خبرة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد فإن الجزائر هي الأخرى تبنت الديمقراطية التشاركية وحددت لها آلياتها بما فيها آلية الشفافية، إذ أجاز المشرع في قانون 11/10 لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يلجأ إلى مجموعة من الطرق القانونية التي تضمن تفعيل مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون المحلية تجسيدا حقيقيا، كل هذه الطرق تمثل مظاهر الشفافية والمتمثلة أساسا في علنية الجلسات، وإعلام المواطنين وتحفيزهم وحثهم على المشاركة في حل مشاكلهم وتحسين ظروفهم، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

أين تتجلى مظاهر الشفافية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في قانون

11/10؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين، نتطرق في المحور الأول لماهية الشفافية كآلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية، أما المحور الثاني فقد تضمن مظاهر الشفافية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية ومعوقاتها.

المبحث الأول: ماهية الشفافية كآلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية

إن تجسيد الديمقراطية التشاركية في أرض الواقع تحتاج إلى اللجوء إلى آليات فعالة، ومن أهم هذه الآليات نجد آلية الشفافية التي تمثل أحد الركائز الأساسية للحكم الرشيد، إذ تلتزم الإدارة المحلية بالعمل في جو يجعل من المواطن جزء هام في تكوين إرادتها. وهذا ما سوف يتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الشفافية

تعني الشفافية ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساوي للمواطنين جميعهم. وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل السياسات العامة المتبعة، والسياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام.

الفرع الأول: تعريف الشفافية

إن الشفافية عكس السرية، فالسرية تعني إخفاء الأفعال عمداً، بينما تعني الشفافية الإفصاح عن هذه الأفعال، وينطبق ذلك على أعمال الحكومة جميعها بوزارتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيراً على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية.¹

كما يقصد بالشفافية بصفة عامة القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعة خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء بوضوح ومعرفة حقيقتها وجوهرها، وهي عكس التعتيم والتمويه والتضليل والتستر والتغطية والظلامية والضبابية، وتعرف أيضاً بأنها المكاشفة بين الحكومة والشعب عن طريق ممثليه أو المجتمع المدني؛ بمعنى آخر أنم تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف ومعلوم للجمهور، وأن تلتزم الإدارة العامة بتوفير الوسائل اللازمة التي تضمن العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطتها وأعمالها بالإفصاح والعلانية والوضوح وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها.

¹ - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان -، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد،

كولاج للإنتاج الفني، ط4، 2016، ص60.

فجوهر الشفافية مرتبطا ارتباطا وثيقا بأربع مصطلحات: المصادقية، والإفصاح والوضوح، والمشاركة، وبالتالي فإن الشفافية تضمن مقدرة المواطنين على المشاركة في القرارات السياسية كما تضمن مسؤولية الحكومة عن العمليات القانونية، لأنه يقع على عاتقها وضوح القرارات الإدارية وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها ، موضوعيتها ووضوح لغتها، ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومة والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع.

وعليه فإن الشفافية تكشف الحقائق، وتتيح الحوار ومناقشة القضايا العامة (أولويات الإنفاق - كيفية إدارة الموارد) بما يرفع من فعالية قرارات الإدارة في تحقيق المصلحة العامة، وتتيح فرصة للمواطنين للإشراف على مجريات الأمور داخل القطاعات الإدارية، فالشفافية لها مهمة جوهرية لإصلاح الإدارة، وزيادة قدرتها للتصدي لمجموعة من العوامل المؤثرة عليها.¹

الفرع الثاني:أنواع الشفافية

بعد أن نتطرقنا لمفهوم الشفافية سنحاول في هذا الفرع أن نبرز أنواعها بقليل من الشرح حتى يتسنى للقارئ الإحاطة الواسعة بآلية الشفافية كونها أسلوب حديث يستوجب التوسع فيه.

أولا: الشفافية المدبجة

وهي شفافية منقولة بتعسف أو مقلدة بأسلوب نسخي لا يناسب طبيعة عمل المؤسسة المعنية وظروفها، كنقل شفافية مطبقة مثلا في القطاع الحكومي إلى

¹ - فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010، ص32.

القطاع الخاص،¹ ففي هذه الحالة لا تحقق الشفافية أهدافها بل تصبح عائق أمام تحول دون الوصول للإهداف المنشودة من ورائها.

ثانياً: الشفافية المؤدجة

هي الشفافية التي تخدم مصالح وإيديولوجيات مُصدِّرها ومصمم آلياتها، وليس المستفيد منها أو المطلع على إنتاجها، وتبرز لخدمة هدف معين،² وعليه تبقى محصورة في اتجاه معين يستفيد منها من يتحكم في طرق تنفيذها دون غيره ممن لهم الحق في الاستفادة منها، وهي أيضاً لا تحقق الصالح العام.

ثالثاً: الشفافية الانتقائية

هي الشفافية التي تنتقي النتائج مهما تواضعت، وتبرزها بأسلوب مبالغ فيه، وهذه الشفافية مصحوبة بحملة إعلامية وإعلانات عندما تكون الأرقام والأحداث ايجابية وبالمبررات إذا كان هناك إخفاق،³ فيمكن استغلالها إذا حققت نتائج ايجابية وتسويقها كنموذج يقتدى به، وفي الحالة العكسية ترصد لها حجج ومبررات الإخفاق.

المطلب الثاني : ماهية الديمقراطية التشاركية

بعد الفشل النسبي للديمقراطية النيابية في التعبير عن إرادة المواطنين في تسيير شؤونهم، ظهر نظام حديث يعبر عن هذه الإرادة بقوة والمتمثل في الديمقراطية

¹ - فهد عبد الرحمان مسفري زمري، الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين، دراسة مقدمة لنيل الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2013، ص32.

² - موسى أو الحسن، معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الراشد، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة، 2017، ص26.

³ - فهد عبد الرحمان مسفري زمري، المرجع سابق، ص32.

التشاركية، المتمثل في اشتراك المواطنين مباشرة في تسيير شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

إن فكرة الديمقراطية التشاركية هي فكرة حديثة نسبيا، إذ بدأت في الظهور والتطبيق في ستينيات القرن الماضي في المجال الصناعي والاقتصادي، أين تبنت الشركات مبدأ التشاركية من خلال إشراك عمالها وإطاراتها في تسيير شؤون المؤسسات ومناقشة طرق الإنتاج من أجل الوصول إلى قرارات مناسبة، وبعد نجاح هذه الفكرة في المجال الاقتصادي تم تعميمها إلى الجانب السياسية تجاوزا لمساوئ الديمقراطية النيابية.

كما عرف الدكتور الأمين شريط الديمقراطية التشاركية بأنها "صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم" كما تعرف أيضا بأنها "توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"،¹ وعليه فإن الديمقراطية التشاركية تمنح فرصة للمواطنين في المشاركة في القرارات والتصرفات الإدارية وتحديد أولويات المشاريع لتحقيق تنمية اقتصادية تشاركية.

الفرع الثاني: أنواع المشاركة المجتمعية في تجسيد الديمقراطية

التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

يمكن تقسيم المشاركة المجتمعية إلى ثلاثة أصناف رئيسية: المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، وإن كان هناك صعوبة في الفصل في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعضها ارتباطا قويا، وتداخلها تداخلا متينا، وتأثير كل نوع من النوعين الآخرين تأثيرا كبيرا.

أولا: المشاركة السياسية

¹ - لزه خشامية، سمير حداد، الديمقراطية التشاركية كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، العدد 03، 2021، ص ص 269-290.

يقصد بها الاقتراحات والآراء التي يدلي بها المواطنون قصد التأثير على قرارات الجهات الإدارية المسؤولة وتوجيه هذه القرارات توجيهها سليماً؛ وهكذا يصبح المواطن له دوراً فعالاً وحاسماً في توجيه السياسة المجتمعية، وتكون لديه الفرصة في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها.

بالإضافة أن المجتمع المدني بمكوناته (الإعلام، الجمعيات.... إلخ) له دور بارز في تجسيد مبدأ التشاركية، وذلك من خلال توعية المواطنين وحثهم على ضرورة المشاركة في القرارات المتعلقة بالشؤون العامة، وذلك من خلال تحسيس المواطنين بمسؤولياتهم تجاه أولوية المشاريع والأهداف الشاملة للمصلحة العامة، والتركيز على المستجدات في الحقل السياسي، وتعميم مبادئ الديمقراطية على كل الأنشطة والقرارات الهامة.

ومنه يشعر الأفراد بالطمأنينة والأمان تجاه مصالحهم الخاصة والعامة، ويضعون ثقتهم في المجتمع المدني ومؤسساته التي أصبحت قنوات مفتوحة للتعبير عن أفكارهم بكل أريحية وتقديم الحلول التي يرونها ناجعة، حتى لو كانت هذه الآراء مخالفة لما لسياسة الحكومة، وهذا قصد التعبير عن مصالحهم ومطالبهم بطريقة حضارية وسليمة وأسلوب ناجع ومنظم، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي تعزيز ثقة المواطنين بحكومتهم وتقوية حب الإنتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.¹

ثانياً: المشاركة الاقتصادية

إن المعلومة من أهم الآليات التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي لما لها من أهمية في إصدار القرارات الصائبة بعد الاستماع لآراء المواطنين،² فالمشاركة

¹ - حرجوز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المسيلة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص 84.

² - الطيب الوافي، دور أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عباس فرحات، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 12.

الاقتصادية هي مبادرة المواطنين بتقديم حلول وإقتراحات معينة أو تبني سياسات اقتصادية وجبهة وتمويلها أو تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، كما قد تعني تنفيذ المواطنين لالتزاماتهم المالية تجاه الدولة قصد تحريك العجلة الاقتصادية مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، وتعني أيضا أن يقوم الفرد بضبط نفقاته، بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله، وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يجربون سلعا معينة عن المستهلكين.¹

ثالثا: المشاركة الاجتماعية

وتعني أنها تلك تلك الأعمال الخيرية والأنشطة التي تهدف للوصول إلى حلول لبعض المشاكل الواقعية اليومية، وذلك من خلال نقطتين رئيسيتين:
الأولى: هي الأنشطة الخيرية التطوعية كبناء مدارس قرآنية ومساجد، وذلك بتقديم المال أو الأرض التي تنشأ فيها هذه المنشآت.
أما الثانية: تتمثل في مشاركة أشخاص مؤهلين في شكل جمعية لحل بعض الخلافات اليومية التي تنشأ بين أفراد المجتمع، وتقديم لهم النصائح والإرشادات التي تجعلهم كالجسد الواحد.

فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تعامل وتفاعل الفرد مع أفراد مجتمعه وجماعته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقا لعدة عوامل بعضها نفسية كسماته وقدراته النفسية والعقلية، وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.²

وعليه فإن المشاركة الاجتماعية تضمن للأفراد العيش في بيئة سليمة يغمرها الأمن والسلام باعتبارهما من أهم العناصر التي تقوم عليها المجتمعات المتحضرة، وعليه فإن هذه البيئة تساعد على التطور والرفي في مجالات شتى، وهذا بفضل مشاركة المواطنين ومساهماتهم الدائمة في حل المشاكل الاجتماعية.

¹ - حرجوز عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 84-85.

² - حرجوز عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 85.

المبحث الثاني: مظاهر الشفافية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية ومعوقاتها

ساير المشرع الجزائري التطور الملحوظ الذي عرفته الديمقراطية بصفة عامة، إذ تبنى مبدأ الشفافية في قانون 11/10 المتعلق بقانون البلدية، وهذا لتفعيل مبدأ المشاركة الشعبية في المجالس الشعبية البلدية، حتى يتمكن المواطنين من التدريب على تسيير الشؤون العامة واكتساب تجارب مفيدة من خلال الاحتكاك بالحقائق اليومية وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد مظاهر الشفافية في قانون البلدية.

المطلب الأول: مظاهر الشفافية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في قانون البلدية

تضمن قانون البلدية جملة من مظاهر الشفافية التي تبرز إرادة المشرع في تفعيل وتجسيد الديمقراطية التشاركية، فآلية الشفافية تعتبر إلزام يقع على المشرع وفي نفس الوقت هو حق للمواطنين.

الفرع الأول: مظاهر الشفافية المتعلقة بمداولات المجلس الشعبي البلدي

تتجلى مظاهر الشفافية المتعلقة بمداولات المجلس الشعبي البلدي، في علنية الجلسات و إعلام المواطنين وحق المواطنين المحليين في الإطلاع على مستخرجات مداولات وقرارات البلدية، وهذا ما سوف نبرزه بشيء من التفصيل.

أولاً: علنية الجلسات

إن من أهم مظاهر الشفافية لتعزيز الديمقراطية التشاركية هو علنية الجلسات، لما لها من أهمية بالغة من خلال حضور المواطنين أثناء المداولات والاستماع للمناقشات، هذا الحضور يكسبهم خبرة في مجالات كثيرة، ويكشف لهم البرامج والأهداف المسطرة من طرف الجماعات المحلية، حتى يستطيعوا تقديم اقتراحات وآراء حول المسائل التي تهم الشأن العام.

فقد سلط المشرع الجزائري الضوء مبدأ علنية الجلسات، من خلال الفصل الثالث من النظام الداخلي للبلدية في فرعه الرابع والذي ورد تحت عنوان "شروط فتح جلسات المجلس للجمهور"، حيث جاء في نص المادة 13 منه "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية"، وهو ما يؤكد أن مبدأ العلنية يجسد الديمقراطية التشاركية،

باعتبار أن المداولات مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة المبرمجة، وبالتالي يتم مناقشة جدول أعمال الدورة أمامهم،¹ الأمر الذي يجعل المواطن على دراية تامة بأعمال وأشغال المجلس الشعبي البلدي، وله الحق في إبداء رأيه إن طلب منه.

ثانيا: إعلام المواطنين

نظرا لعدم كفاية مبدأ علنية الجلسات لتجسيد الديمقراطية التشاركية، فإن المشرع الجزائري ألزم رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يقوم بإشراك المواطنين في الحياة المحلية، وذلك بإعلامهم بمضمون المداولات والقرارات النافذة، وإستراتيجية التسيير والتنمية المحلية المقامة بواسطة وسائل محددة، لأن المداولات هي الأداة القانونية لاتخاذ قرارات البلدية، وتقرير سياسة التسيير المحلي وتنفيذها، وهذا ما أكدته المادة 11 من قانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يوليو سنة 2011 المتعلق بالبلدية بقولها " يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.... ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة".

لا يكون الإعلان عن مستخرج المداولة صالحا للتنفيذ إلا بوسيلتي "النشر" إذا كان مضمونها ينطوي على أحكام عامة، أو "التبليغ" إن كانت أحكامها تخص مسائل فردية، حيث قيّد المشرع رئيس المجلس الشيء البلدي بإجراء النشر في أجل 8 أيام من تاريخ دخول المداولة حيز التنفيذ، وذلك بتعليق وإلصاق مستخرج المداولة في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور على مستوى مقر البلدية أو المندوبيات،

¹ - بوخنفوق سمية، عوايد شهرزاد، مداولات المجلس الشعبي البلدي كآلية لتكريس الشفافية الإدارية على مستوى البلدية في الجزائر: بين ضمانات التفعيل وعراقيل الممارسة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 6-17.

كما سمح له بالاستعانة بوسائط آخر كالوسائل الإلكترونية، غير أنها تبقى للأسف غير مكرسة في واقع الممارسة.¹

ثالثا: حق المواطنين المحليين في الإطلاع على مستخرجات مداولات وقرارات البلدية

من أجل تدعيم جوانب إشراك المواطنين في المسار الديمقراطي والعمل العمومي المحلي لبلوغ أهداف تحقيق المصلحة العامة والمنفعة العمومية بشكل فعال وفق معطيات صحيحة، إذ مكن المشرع جميع الفاعلين في الحياة العمومية والاقتصادية من حق الإطلاع على نشاط البلديات من خلال إلزام المشرع المصالح المختصة في الإدارة المتعلقة بالبلدية بضرورة فسخ المجال أمام المواطنين للإطلاع على مستخرجات المداولات التي يتم التوصل إليها بعد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي والقرارات المتخذة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية أو بصفته ممثلا للدولة.

حيث نص المشرع على هذا الحق في المادة 14 من قانون البلدية 10-11 التي تنص على أنه "يمكن كل شخص الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذا القرارات البلدية"، وعلى المجلس أن يتخذ لهذا الغرض كل التدابير الرامية إلى تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية، وله أن يسعى إلى استعمال وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمانات نشر وتبليغ القرارات البلدية.²

¹ - أوكيل محمد أمين، إنفتاح المجالس الشعبية المحلية على الجمهور بين متطلبات التفعيل وتحديات الممارسة، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة بجاية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 142-166.

- شريط وليد، العلوني نذير، آليات مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية في التشريع الجزائري، أي فعالية؟، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 510.²

الفرع الثاني: مظاهر الشفافية المتعلقة بحل مشاكل المواطنين وتحسين ظروفهم

لا تقتصر الشفافية في قانون البلدية على ما هو متعلق بمداولات المجلس الشعبي البلدي، وإنما يتعدى ذلك إلى ما هو متعلق بحل مشاكل المواطنين وتحسين ظروفهم والتمثلة أساسا في تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في العملية السياسية وكذا الاستعانة بأهل الخبرة والمعرفة.

أولا: تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في الحياة السياسية

لا يمكن تصور ديمقراطية تشاركية دون منح رئيس المجلس الشعبي البلدي الحق في تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في الحياة السياسية، ويتجلى ذلك في إشراك المجتمع المدني بأطرافه في تسيير الشأن المحلي ومنحه دور لرسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية متى تكون النصوص القانونية معبر عن أرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته لضمان الشفافية والرقابة على المستوى المحلي¹، وعليه يصبح المواطن له من الخبرة ما يكفي لممارسة الديمقراطية التشاركية عن وعي وإدراك.

ثانيا: الاستعانة بالخبراء

تعتبر الاستشارة أرضية صلبة للنقاش والحوار المستمر والخروج بقرارات صائبة، حيث المادة 13 من قانون 10/11 أنه يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية محلية وبكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا بغية تقديم مساهمة لأعمال المجلس أو في أعمال لجانه، وذلك بحكم مؤهلاته أو طبيعته نشاطهم، إذن المشاركة هنا تقتصر على ذوي الخبرة والتجربة بغية الاستفادة منهم في أعمال المجلس ويبقى الأمر اختياريا بين يدي رئيس المجلس الشعبي البلدي.

¹ - الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 17، 2017، ص 247.

فإشراك هؤلاء في اتخاذ القرارات، هي أداة لتحقيق الديمقراطية التشاركية في القرارات الإدارية وإكسابها الشرعية الضرورية من خلال تحميل المواطنين مسؤولية المشاركة فيها، حيث يتضمن موضوع الاستشارة خيارات التنمية، بذلك لا يكون هناك مشاريع ولا برامج تنمية إلا بعد استشارة مواطني البلدية والمعنيين الأولين بها وفقا باحتياجاتهم، هذه التقنية تستعملها العديد من الدول الأوروبية وأثبتت نجاعتها إن تجسدت فعلا في الواقع ستعطي لمشاركة المواطنين بعد آخر، وللأعمال الإدارية فعالية ومشروعية أكثر.¹

المطلب الثاني: معوقات الشفافية كآلية لتطبيق الديمقراطية

التشاركية

بالرغم أن الشفافية تمثل الركيزة الأساسية للحكم الراشد، وهي آلية فعالة لتجسيد الديمقراطية التشاركية، إلا أن هذا الهدف لا يتحقق طالما هناك عراقيل وعوائق تحول دون الوصول المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير شؤونهم ومصالحهم، وسنحاول في هذا المطلب أن نبرز أهم معوقات الشفافية كآلية لتطبيق الديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول : محدودية الإطار القانوني

رغم اعتراف الدستور وبعض نصوص قانونه البلدية والولاية بحق المشاركة للمواطنين في تسيير شؤونهم، إلا أن هذه النصوص جاءت غامضة تعترضها جملة من النقائص والتي حالت دون تجسيدها تجسيدا فعليا، ومن أهم النقائص التي تضمنتها نصوص قانون البلدية والولاية، غياب الإلزامية على آليات المشاركة ما يجعل من تكريس الديمقراطية التشاركية أمر شكلي اختياري يتوقف على رغبة المجلس الشعبي المحلي، ويمكن أن نجمل أهم الملاحظات المسجلة على آليات المشاركة في القانون في النقاط التالية:

¹ - روبي نور الهدى، إصلاح نظام الجماعات الإقليمية: البلدية في إطار القانون 10/11، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه -جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة-، كلية الحقوق - بن عكنون-، 2013، ص67.

أولاً: إقرار المشرع لإمكانية عقد جلسات مغلقة يتناقض مع مبادئ الديمقراطية الجوارية، وهو يمثل اعتداء صريح على الرقابة الشعبية لأنه يحرم المواطن من حقه في الرقابة، خاصة في الحالات المرتبطة بالحفاظ على النظام العام والتي تشكل مجالا واسعا لا يمكن حصره، الأمر الذي يمنح المجلس الشعبي البلدي حرية أكبر في عقد جلسات مغلقة دراسة مسائل تدخل في الحفاظ على النظام العام.

ثانياً: بالنسبة لإجراء الاستشارة، جعل منها قانون البلدية وقانون الولاية أمرا اختياريا يتوقف على رغبة رئيس المجلس الشعبي البلدي، فتكون البلدية حرة في اللجوء إلى التشاور أو في طلب الاستشارة من الشخصيات المحلية رغم أهمية هذه الآلية في اتخاذ القرار المحلي، هذا ما يقلل من حظوظ مشاركة المواطنين الذين لا يملكون أي كفاءة ويعزز مشاركة المواطن عملية صورية فقط غايتها تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي لا غير.

ثالثاً: لم تنص قوانين الجماعات الإقليمية على مجموعة من الآليات التي تعد من صميم الديمقراطية التشاركية، ما يجعل هذه النصوص تفتقد الجدية التي من شأنها المشاركة، ومن أهم الآليات التي لم تشر إليها قوانين الجماعات الإقليمية، آلية النقاش العام المحلي وآلية الاستفتاء المحلي.¹

الفرع الثاني: التعقيد الإداري

تتمتع الإدارة العمومية بجملة من الامتيازات غير مألوفة تقتضيها المصلحة العامة من أجل تقديم خدماتها في المجال الإداري، لكن قد يحدث أن تتعسف في استعمال سلطتها في تعاملاتها مع المواطنين، ويظهر هذا التعسف على سبيل المثال في:

أولاً: الإفراط في استعمال مبدأ السرية

فالحق في الإعلام الإداري أحد قوائم الديمقراطية والشفافية، هدفه الأسمى تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن لأنه يتضمن حق الدخول أو التوغل للوثائق

¹ - نصر الدين عاشور، تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الإقليمية،

مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص

الإدارية بكل شفافية أمام الإدارة وتمكين المواطن من المشاركة فعليا في تسيير شؤونه مجسدا للديمقراطية التشاركية، لذلك من الضروري إعادة إعطاء تعريف دقيق لمبدأ السرية الإدارية لتجنب الخلط بين المعلومات التي يستلزم إعطائها والتي تتطلب وتستوجب سر الحياة الخاصة.¹

ثانيا: رمزية وصورية مشاركة المواطن في صنع القرار الإداري

فالإدارة تلجأ إلى إشراك المواطن بصفة شكلية دون الاهتمام بآرائه كالحجوء إلى إجراء الاستشارة، لتحقيق من وراء ذلك الاستقرار وضمان الأمن والسلم الاجتماعي.

الفرع الثالث: ضعف المجتمع المدني

إن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني هي علاقة تكامل وتوزيع الأدوار وليس التناقض أو الخصومة، فالسلطة والمجتمع المدني متلازمان بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة السلطة، فتستطيع السلطة أن تساهم في تقوية المجتمع المدني من خلال وضع قوانين واضحة وقابلة للتطبيق،² وبالرغم من اعتراف المشرع الجزائري بضرورة الاستعانة بحركات المجتمع المدني في قوانين الجماعات الإقليمية، إلا أن هذا الإطار يمتاز بالقصور، نتيجة عدم اشتراط المشرع بموجب قانوني البلدية والولاية ضرورة استشارة وإشراك حركات المجتمع المدني بصفة إلزامية. كما أن واقع هذه المؤسسات في الجزائر تؤكد عدم فعاليتها التي تجعلها غير مؤهلة لأداء دورها كفاعل رئيسي في المقاربة التشاركية، نتيجة لعدة عوامل أبرزها ضعف مواردها المادية والتي تعتمد على منح تقدمها الدولة، إضافة إلى غياب الكوادر والكفاءات على مستوى هذه الحركات نتيجة عزوف الطبقة المثقفة عن الانخراط فيها، كل هذا ولد تلك النظرة القاصرة اتجاه حركات المجتمع المدني وزاد

¹ - بلطرش مياسة، عراقل الديمقراطية التشاركية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، المجلد 15، العدد 2022، 01، ص 1721-1734.

² - لالوش سميرة، المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص ص 613-625.

في عزلتها وأدخلها في حالة اللاموظيفة، ذلك أن ضعف التكوين ومحدودية مستوى بعض القائمين عليها يؤدي إلى غياب التنظيم والاحترافية لدى الناشطين ضمنها، الأمر الذي لا يحقق أغراض الديمقراطية التشاركية.¹

ما يمكن قوله في هذا الصدد أن هذه معوقات تطبيق الشفافية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر، لذا يجب تدارك الأمور حتى لا يبقى مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون المحلية محدودا ولا يرقى لما يصبوا إليه المواطن ولا يضمن حقوقه ولا يعزز موقعه وموقفه في علاقته مع الجماعات الإقليمية.

الخاتمة:

ما يمكن الخروج به من خلال ما سبق أن الشفافية من الركائز الأساسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية، كون هذه الأخيرة تحقق التنمية المحلية على جميع الأصعدة إذا ما تم تفعيلها تفعيلًا صحيحًا، وهذا إنطلاقًا من فكرة أساسية مفادها أنه عندما يكون القرار الإداري نابع من إرادة تشاركية، يكون الاستعداد جماعيًا لتحمل المسؤولية سواء كانت ايجابية أو سلبية.

وعليه يمكننا القول أن إشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة هو غاية الديمقراطية التشاركية، لأن هذه العملية تضمن تنمية المجتمع وتعبئة الجهود ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للالتحاق بركب التقدم ومواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، الأمر الذي يدفعنا لتقديم التوصيات التالية:

- تكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية من قبل الجماعات الإقليمية حول أهمية حضور المواطنين لجلسات المجلس الشعبي وتجسيد ما نصت عليه قانون البلدية في المادة 12 من ضرورة تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم

- توفير إعلام إداري يتفاعل بشكل دقيق مع أعمال المجلس المحلية، باعتبار أن هذا الإعلام يضمن مسار ديمقراطي تشاركي ناجح من خلال حضور المواطنين في عمق السياسة العمومية.

قائمة المراجع

¹ - نصر الدين عاشور، مرجع سابق، ص ص 451-473.

أولاً: الرسائل العلمية

1- رسائل الدكتوراه

- الطيب الوافي، دور أهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة عباس فرحات، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

- حروز عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المسيلة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020.

- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2010.

2- رسائل الماجستير

- فهد عبد الرحمان مسفري زمري، الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين، دراسة مقدمة لنيل الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2013.

- روجي نور الهدى، إصلاح نظام الجماعات الإقليمية: البلدية في إطار القانون 10/11، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه -جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة-، كلية الحقوق - بن عكنون-، 2013.

- موسى أو الحسن، معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الراشد، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى بغزة، 2017.

3- المقالات

- الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاقر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 17، 2017.
- أوكيل محمد أمين، إنفتاح المجالس الشعبية المحلية على الجمهور بين متطلبات التفعيل وتحديات الممارسة، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة بجاية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2020
- بوخنفوق سمية، عوايد شهرزاد، مداولات المجلس الشعبي البلدي كآلية لتكريس الشفافية الإدارية على مستوى البلدية في الجزائر: بين ضمانات التفعيل وعراقيل الممارسة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2022.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان-، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، كولاج للإنتاج الفني، ط4، 2016
- شريط وليد، العلوني نذير، آليات مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية في التشريع الجزائري، أي فعالية؟، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 07، العدد 03، 2021.
- لزهة خشايمية، سمير حداد، الديمقراطية التشاركية كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، العدد 03، 2021.
- بلطرش مياسة، عراقيل الديمقراطية التشاركية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، المجلد 15، العدد 2022، 01.
- نصر الدين عاشور، تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الإقليمية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 06، العدد 01، 2022.